

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة العشرين

(نيبال)

السيد رانا

الرئيسي :

المحتويات

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.20
20 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠ .

بنود جدول الاعمال من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد جانديل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر اللجنة

الاولى بموجب البند ٥٥ من جدول الاعمال في المسائل المتعلقة بالاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) . ومن ثم ففيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، المقرر عقده عام ١٩٩١ ، نرى من المناسب إبداء بعض التعليقات بشأن آفاق اتفاقية الاسلحة البيولوجية وبشأن تلك الاسلحة عموما .

إن اتفاقية عام ١٩٧٢ الخاصة بالاسلحة البيولوجية تعتبر ، بوجه عام ، صكبا بالغ الاهمية ، حيث أنها أول معاهدة نزع سلاح حقيقية في ميدانها . فهي تتجاوز الى حد بعيد الاحكام ذات الصلة من بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي لا يعدو كونه مجرد معاهدة لتحديد الاسلحة . ويقدر عدد اطراف الاتفاقية ، حتى يومنا هذا زهاء ١١٠ دول . وهذا أمر يدعو الى الاعجاب ، ولكن يجب ألا ننسى أن عددا كبيرا من البلدان ، يربو في الواقع على ٥٠ بلدا ، لم تصبح بعد أطرافا . ومن ثم ، نأمل أن تنضم تلك الدول الى اتفاقية الاسلحة البيولوجية عما قريب ، كيما يتحقق هدف العالمية .

وفيما يتعلق بنظام الاسلحة البيولوجية بوضعه الحالي المنصوص عليه في الاتفاقية ذاتها ، وبالمؤتمرين الاستعراضيين المعقودين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ واجتماع الخبراء عام ١٩٨٧ ، يمكننا أن نقف على ثلاثة عناصر رئيسية هي : التعريف والتحقق والتعاون .

العنصر الاول ، أي تعريف المواد المحظورة ، هو بالقطع مسألة تقنية للغاية ولذا لا أريد الخوض في تفاصيلها . سأكتفي بالقول إنه على ضوء التقدم المطرد المحرز في العلوم الاحيائية ، أو ما يسمى بالشورة البيوتقنية ، يكتسي التكييف المستمر لتعريف المواد والعناصر المحظورة أهمية قصوى . وإن لم تعالج هذه المشكلة بأسلوب عالمي مرض ، فإننا نخشى أن تتضاءل الثقة في الاتفاقية واحترامها .

وأما العنصر الثاني من نظام الأسلحة البيولوجية ، فيتمثل في مسألة التحقق ، التي تعد بالتأكيد ، أهم المسائل وأكثرها حيوية . فكثيرا ما يتردد أنه على الرغم من انجازات اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومفزاها كأول معاهدة حقيقية في ميدان نزع السلاح ، فإنها تعتبر غير مكتملة لعدم تضمنها أحكاما بشأن التحقق . والواقع أنها لا تشمل على آلية تحقق مثل سائر صكوك نزع السلاح ، ولكن لا يمح أن ننكر أنها تنطوي على بعض الامكانيات ، حتى وإن كانت مبهمه ، فيما يتصل بميدان التحقق . مع ذلك لا بد أن أضيف أن أحكام المعاهدة بصيغتها الراهنة والوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين غير كافية ، وينبغي في رأي النمسا تعديلها بإدخال تدابير تحقق حقيقية .

تنص الاتفاقية في المادة الخامسة منها على ما يلي :

"تتعهد الدول الاطراف بأن تتشاور وتتعاون فيما بينها من أجل حل أي مشاكل قد تطرأ فيما يتعلق بهذا الاتفاقية أو بتطبيق أحكامها" . (القرار ٢٨٢٦ د - ٢٦) .

وغني عن البيان أن هذه الصيغة ضعيفة نوعا ما ، حيث أنها لا تتضمن أي عامل ملزم قانونا ، إذ ترك كل شيء للارادة السياسية لدى الدول الاطراف . فضلا عن ذلك ، لا يوجد أي نص عن الجهة الواجب إبلاغها بالنتائج أو عن الجزاءات المتعين فرضها .

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني عام ١٩٨٦ ، وكذا في اجتماع الخبراء عام ١٩٨٧ ، وضعت أحكام بشأن تدابير بناء الثقة والامن تتضمن آليات لتبادل البيانات عن بعض أنواع المختبرات ، وعن الحالات التي قد تتفشى فيها بشكل غير طبيعي أمراض معدية وعن غير ذلك من المسائل ، وأحكام تقضي بعدم تصنيف البحوث وبوجوب تقديم المعلومات في الندوات والمؤتمرات وكذا نشرها في المطبوعات . وبالنظر الى أهمية تلك التدابير ذهب بعض الخبراء الى حد اعتبار ذلك الجانب من نظام الأسلحة البيولوجية المتعلق ببناء الثقة والامن العنصر الرابع بالنظام المذكور .

وحتى يومنا هذا لم يتجاوز عدد البلدان التي شاركت في تبادل البيانات ٢٧ بلدا مما لا يزيده على خمس مجموع الدول الاطراف في الاتفاقية .

يشكل ميدان التعاون العنصر الثالث في نظام الاسلحة البيولوجية ، الذي يعد محوره ، بلا شك ، مسألة نقل التكنولوجيا وبخاصة التكنولوجيا الحيوية . والاتفاقية تنص على حق الدول الاطراف في المشاركة في تبادل أقصى قدر ممكن من المعلومات عن المعدات والمواد ، وكذا المعلومات العلمية والتقنية . وفضلا عن ذلك تقضي الاتفاقية بالا يؤدي تنفيذها إلى إعاقة التطور الاقتصادي أو التكنولوجي ذي الصلة بالأنشطة السلمية . كما أن الفصل بين البحوث التي تجرى لأغراض عدائية وتلك التي يطلع بها للأغراض السلمية يعد نقطة أساسية ، رغم وجود المآزق المتمثل في أن نتائج البحوث الأخيرة يمكن أن تستخدم بسهولة في أغراض التسليح والحرب .

لقد أوضحت القواعد التنظيمية المتعلقة بنقل المعلومات والتكنولوجيا وجود عنصر قوي هو بعد التعامل بين الشمال والجنوب الذي يجب ألا يُفغل . ومثلما هو الحال في العديد من ميادين نزع السلاح ، فإن التكنولوجيا المتعين منع انتشارها ليست بالضرورة قاصرة على الاستخدام في الأغراض العدائية . ذلك إنه يمكن أيضا استخدام طائفة عريضة من تلك المعرفة والتقنيات في أغراض التنمية السلمية . والبلدان النامية على حق فيما تشعر به من قلق إزاء القيود المختلفة التي تجعل وصولها إلى التكنولوجيا المنشودة أمرا مستحيلا .

اسمحوا لي الآن أن أركز على آفاق نظام الاسلحة البيولوجية ، وخاصة بالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث عام ١٩٩١ . وأود أن أركز على ثلاثة عناصر هي ، تبادل البيانات ، والتعاون والتحقق .

يشكل تبادل المعلومات ، في مفهومنا ، تدبيرا بالغ الأهمية وعظيم القيمة من تدابير بناء الثقة . فمبتدئ الريبة والخوف وتهيئة المجال للمصارحة والمكاشفة ، يمكن زيادة التفاهم والثقة التي تترك تأثيرا ايجابيا على الحالة الامنية بما من شأنه أن يفضي إلى نزع السلاح . واستنادا إلى هذا الاقتناع ما برحت النمسا وبلدان عديدة غيرها تؤيد تدابير بناء الثقة تلك ، وتدعو سائر الدول إلى المشاركة بأقصى ما في وسعها في التدابير المذكورة نظرا لما يمكن أن تخلفه على المعيين الاقليمي والعالمي من أثر حميد في الحالة الامنية الدولية .

إن مسألة التعاون ، وبخاصة ، نقل التكنولوجيا توضح مدى تأثير فلك الشمال والجنوب حتى على المسائل المتعلقة بنزع السلاح . فالبلدان النامية يساورها القلق من أن نظام الأسلحة البيولوجية ، متى عزز ، سيفرض مزيدا من القيود على نقل نتائج البحوث في مجال الطب الحيوي الى العالم النامي ، ليعوق بذلك ما هي جديرة به وما تنشده من تنمية وبخاصة في الميادين الواعدة . وهي تخشى أن يؤدي هذا الى اتساع الفجوة القائمة بالفعل بين الشمال والجنوب . وهذه الشواغل تستحق أن نوليها اهتماما متأنيا . وسوف يستلزم الأمر مستقبلا ايلاءها عناية خاصة بل وربما اتخاذ اجراءات ووضع قوانين خاصة بغية تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق ما نصبو اليه من عالمية العضوية في اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وسوف يشكل التصدي لهذه المسألة واحدة من أهم المهام المنوطة بالمؤتمر الاستعراضي الثالث . ذلك أن الانضمام الى الاتفاقية على نطاق واسع للغاية هو وحده الذي يمكن أن يحبط محاولات التمسك من قوانين نظام الأسلحة البيولوجية التي قد تتخذ شكل أنشطة نقل الى بلدان غير أطراف في الاتفاقية . فالنظام الذي من شأنه أن يدخل في روع بعض مجموعات البلدان أنها مستثناة لا يكون له المفعول اللازم في مجال تحديد الأسلحة .

أما أهم مسألة سيتعين على المؤتمر الاستعراضي الثالث التصدي لها فهي ، بالقطع ، مشكلة التحقق . وترى النمسا وبلدان عديدة أخرى أنه ينبغي للمؤتمر أن يتناول تلك المسألة حيث أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني تتناول أيضا في المادة الثانية عشرة ، امكانية إدخال تعديلات ملزمة قانونا في هذا المجال في المستقبل .

وكما أشير أيضا في الإعلان النهائي للمؤتمر الاستعراضي الثاني ، يوجد بالقطع اختلاف في وجهات النظر حول المسائل الأساسية المتعلقة بالتحقق من تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية . والنمسا على بينة من تلك المشاكل . بيد أن ثمة مقترحات عديدة طرحها خبراء ودبلوماسيون وأكاديميون . ونشر مؤخرا عدد لا بأس به من الكتب جديرة كلها بأن تدرس بتأن وعناية . ومتى توافرت النوايا الحسنة ، سيتسنى في المؤتمر الاستعراضي الثالث التوصل الى توافق في الآراء بشأن أحكام التحقق .

وفيما يتعلق بإمكانية وضع نظام للتحقق في المستقبل ، ترى النمسا أنه ينبغي استكشاف هذه الامكانية بإنشاء آلية تتولى مراقبة المختبرات ومراكز الأبحاث ورصد الجهات الحائزة للمواد البكتريولوجية والسامة . وينبغي أن يكون هناك أيضا حد أدنى من الضمانات ضد احتمال انتهاك أحكام الاتفاقية والاقتراح الخاص بإنشاء وكالة للمراقبة يستحق الاهتمام البالغ لأن مثل هذه المنظمة الدولية ستكون في مركز يمكنها من وضع ضمانات ذات صلة .

وكما يعرف الأعضاء ما فتئ وفدي ، منذ تولي رئاسة المؤتمر الاستعراضي الثاني ، يقدم إلى اللجنة الأولى مشروع القرار الخاص بالأسلحة البيولوجية . وفي هذا العام أعدنا بالاشتراك مع وفدي استراليا وهولندا مشروع قرار في هذا المجال . ونشعر أن النص المقدم معقول ويأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة للدول ، ونأمل أن أكبر عدد من البلدان ، وبصفة خاصة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ستجد نفسها في موقف يسمح لها بالمشاركة معنا في تقديم المشروع . كما نأمل أن يعتمد النص بتوافق الآراء كما حدث في سنوات سابقة .

السيد توث (هنغاري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في المناقشة

العامّة التي دارت في هذه اللجنة أشير مرارا وتكرارا إلى أن المفاوضات التي تجرى في مؤتمر نزع السلاح بشأن الحظر العالمي الشامل للأسلحة الكيميائية وبشأن تدمير مخزونات هذه الأسلحة لاتزال أكثر المجالات التي تبشر بالخير ، في أنشطة نزع السلاح المتعددة الأطراف . ومع ذلك يقال أيضا إن المناخ السياسي المناسب الذي جاء نتيجة لعدد من العوامل ، لم يؤد إلى اتخاذ خطوة كبيرة إلى الامام في الجهود التفاوضية . وقد توقع عدد كبير منا أن الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن وقف إنتاج الأسلحة الكيميائية والتخفيض الجذري لمخزونات هذه الأسلحة ، بغية القضاء عليها بالكامل إذا ما تم الوفاء بمتطلبات دولية معينة ، سيوفر دوافع إضافية لتسريع عملية المفاوضات المتعددة الأطراف .

ومما يدعو للأسف أن هذا لم يحدث ، بل على العكس زادت الخلافات بين الأطراف المتفاوضة . وكان وفدي يفضل أن ينظر الى الاتفاق الشئ من ناحية مختلفة وبموقف أكثر ايجابية . وربما نذكر أن المواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أشرت لسنوات طويلة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية . ومن الصعب أن يفهم المرء السبب في عدم احراز تقدم حقيقي حتى الآن في الميدان المتعدد الأطراف في الوقت الذي تتسم فيه العلاقات بين الدولتين العظميين بالتعاون بدلا من المواجهة ويبدل فيها الطرفان جهودا مضنية لحل المشكلات التي طال أمدها ، مثل موضوع حظر الأسلحة الكيميائية .

قد تكون هناك بعض المبررات للدعاء بأن الخبرة تبين أن الخطوات القليلة الأخيرة في أي مفاوضات طويلة تكون دائما أصعب الخطوات . وأخشى ألا تكون مساعيها هي المساعي الوحيدة التي ينطبق عليها هذا . لقد أبرز عمل اللجنة المختصة المعنية بالأسلحة الكيميائية هذا العام عددا من القضايا السياسية الحساسة لها أهمية قصوى في الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية ومما يدعو للأسف أنه بعد سنوات من المفاوضات المكثفة لا تزال قائمة الموضوعات المتعلقة طويلة وتتضمن مسائل خاصة بالتحقق ، مثل التفتيش لغرض مخصص أو بناء على تحد ، والتقييد العالمي بالاتفاقية المقبلة ، والمساعدة في حالة الهجوم بالأسلحة الكيميائية ، والجزاءات ، وضمان الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية ، والصعوبات التي تتمثل بتكوين وعمل المجلس التنفيذي . ولا أنوي أن أتناول جميع هذه المسائل فهناك محفل مناسب لذلك ، ولكنني بدلا من ذلك أود أن أتناول عددا من المسائل التي تهمنا جميعا والتي نعلق عليها أهمية كبيرة .

إحدى هذه المسائل ، بطبيعة الحال ، هي التحقق من الامتثال للاتفاقية المقبلة . فلعدة سنوات لم تكن المسألة التي انقسم الرأي بشأنها في مجال التحقق هي ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك تحقق أم لا ، بل كانت مدى التحقق المرغوب فيه من جانب الأطراف المتفاوضة والمقبول لديهم ، أي أن المسألة كانت بطبيعة الحال التركيز

على الثقة في تدابير التحقق . ومن خلال المفاوضات قدمت اقتراحات عديدة شيقة ويبدو أنها عملية أيضا . والواقع ان الانواع المختلفة من التحقق ، الروتيني والتفتيش لغرض مخصص أو بناء على تحد تمثل في رأينا صفقة واحدة يمكن أن تخلق نظاما يكفل الوفاء بمتطلبات التحقق في اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ومن الطبيعي أن تكون هناك حاجة الى مناقشة اضافية بشأن هذه المسائل ، ولكننا نعتقد أن الطريق السلي اتخذه رئيس اللجنة المختصة ، السفير هلتنويوس هو الطريق السليم وينبغي السير فيه .

من الجلي أيضا أن تنفيذ معاهدات نزع السلاح تفترض مسبقا توافر قدر معين من الثقة المبدئية يمكن البناء عليها عندما نطبق مختلف وسائل التحقق . وكان هدفنا هنفاريا من تقديم مبادرتها الخاصة ببناء الثقة الى الجمعية العامة في دورة العام الماضي ، هي الاسهام في تحسين مناخ المفاوضات ، وتعزيز فكرة خلق روح الثقة المبدئية . ووفقا لتلك المبادرة قدمنا لاعضاء مؤتمر نزع السلاح بيانات مفصلة عن الصناعات الكيميائية المدنية في هنفاريا ، جمعت وفقا لاحكام مشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . ونحن نشق في أن المبادرات التي من هذا النوع وغيرها والتي تستهدف بناء الثقة تظلع بدور هام في جهودنا التفاوضية .

وهناك جانب آخر وثيق الصلة بالاتفاقية ، وأود أن أسترعي الانتباه اليه . إن مشروع الاتفاقية كما هو قائم اليوم لا يتناول على نحو كاف موضوع العلاقة بين الدول الاطراف والبلدان المتبقية خارج الاتفاقية . وهذا يؤدي بنا الى موضوع الانتشار ، وهو موضوع حساس وهام ولا يوجد الآن في النص المتداول مشروع أحكام تنظم نقل المواد الكيميائية أو التكنولوجيا الكيميائية الى الدول التي تقرر عدم الانضمام الى الاتفاقية . وقد أعرب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا عن انشغاله إزاء الخطر السلي يمثله انتشار الأسلحة الكيميائية . ونعتقد أن تدابير عدم الانتشار الجزئي الموجودة ، خارج أحكام الاتفاقية ، وإن كانت هامة ، ليست فعالة على النحو الكافي . هذه التدابير ينبغي ادراجها في الصك القانوني المقبل بالإضافة الى تدابير أخرى اضافية حسب الاقتضاء . ومن الطبيعي أن يتم ذلك على أساس غير تمييزي للدول

الاطراف في الاتفاقية ، كما ينبغي ألا تمنع هذه الاطراف بأي حال من الاحوال من استخدام المواد الكيميائية في الأغراض السلمية . ونرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة يمكن أن تتقوض على المدى الطويل إذا ما ظلت الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الاطراف في الاتفاقية التي قبلت التزامات معينة .

إذا حاول المرء تلخيص سنوات المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية كان عامل الوقت هو الالف فوراً للنظر . ومن الصعب أن نشرح للمجتمع الدولي السبب في أنه بعد عقدين من المفاوضات ومع استخدام الأسلحة الكيميائية مرات متعددة في مجالات معينة من الصراع ، وما ترتب على ذلك من آثار مرعبة ، لسنا حتى الآن في موقف يمكننا من حظر الأسلحة الكيميائية . إن التهديدات غير المسؤولة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الأزمات الراهنة في الخليج تعتبر مبرراً إضافياً لفرض حظر على الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن .

وإذا ما أردنا المحافظة على مصداقية جهودنا ، فيجب علينا جميعاً أن نظهر المزيد من التصميم على الانتهاء من عملنا . وإذا أعد الاجتماع المقترح لمؤتمر نزع السلاح ، على مستوى وزراء الخارجية إعداداً سليماً ، فيمكن أن يكون محفلاً للتعبير عن ذلك التصميم السياسي المتزايد . ونحن نتمهد بأن نقدم تأييدنا الكامل للمساعي التي يقوم بها رئيس اللجنة المختصة المعنية بالأسلحة الكيميائية لإجراء مشاورات بشأن هذا الموضوع وغيره من الموضوعات ذات الصلة . وفي رأينا أن عدم توقيع المعاهدة خلال عام أو عامين سيعتبر دليلاً واضحاً على الفشل التام ، وينبغي بالتالي أن نتخلى عن فكرة تخليص البشرية من التهديد الذي يمثله استخدام هذه الوسائل المرعبة لشن الحرب .

السيد تيلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انني أدرك يا سيادة الرئيس أنه يتعين على المتكلمين أن يمتنعوا عن تقديم التهاني إلى أعضاء مكتب اللجنة ، ولكنني أشق أنكم ممتنحوني استثناء ، بوصفي رئيسا سابقا للجنة ، لكي أعرب عن معادتي لرؤيتكم تتراسون مناقشاتنا في دورة الجمعية العامة هذه . بالامالة عن نفسي وبالنيابة عن وفدي أتعهد لكم بتعاوننا التام لضمان نجاح أعمالكم . ونود أيضا أن نشكر جميع الوفود التي أدلت بملاحظات طيبة للغاية عن رئاستي للجنة الأولى في دورة الجمعية العامة الأخيرة .

لقد قيل مرارا وتكرارا في معرض المناقشة العامة أن اللجنة الأولى تنعقد في الدورة الراهنة في ظل خلفية مؤاتية . وتعزيزت هذه الخلفية بمناخ التفاهم والتعاون الذي تدور في إطاره العلاقات بين الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية وبمناخ يتسم بتغيرات عميقة وهامة تدور في أوروبا .

وهذا التغير الايجابي في المناخ السياسي الدولي ساعد على وقوع الاحداث الهامة التي طرأت مؤخرا في مجال نزع السلاح . ففي غضون العام الماضي ، استمرت الدولتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية في إحراز تقدم في تخفيض أسلحتيهما النووية . وقد فعلتا ذلك بإعمال معاهدة عام ١٩٨٧ لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى .

في هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح أن الولايات المتحدة قد انتهت من تدمير جميع قواتها النووية الاقصر مدى وأنها تواصل تدمير قذائف كروز الابعد مدى والمنصوبة على الارض .

والجهود الاخرى التي نرحب بها في مجال نزع السلاح هي المفاوضات الدائرة بشأن معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وسيكون هذا المك ، لدى الانتهاء من إعدادة ، من أهم المكوك التي اعتمدت في مجال نزع الاسلحة النووية . ونحن نحيط علما ببيان مدير وكالة الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، والذي مؤداه أنه بمجرد توقيع هذه المعاهدة ستواصل الدولتان العظميان

المفاوضات حول اتفاقات جديدة بشأن اجراء مزيد من التخفيضات في اسلحتهم الاستراتيجية الهجومية .

وكما قال آخرون في معرض هذه المناقشة ، فإننا ندرك أيضا أن هذه التدابير خطوات هامة صوب الامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي تتعهد بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة المفاوضات بشأن تدابير فعالة لإنهاء سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي . إلا أن الامتثال الكامل لهذه الالتزامات يبدو بعيد المنال . ولا بد من اتباع هذه الخطوات بخطوات أقوى وأكثر جرأة تؤدي إلى الامتثال التام لهذا النص . ولتحقيق هذه الغاية من الضروري أن يُقدّم مؤتمر نزع السلاح على اجراء مفاوضات مضمونية بشأن وقف سباق التسلح النووي بغية اعتماد تدابير ملموسة متعددة الأطراف تؤدي إلى ازالة الاسلحة النووية ازالة تامة . ومع أن مسؤولية نزع السلاح النووي لا تزال ملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فإن هذه المسألة لا تزال مصدر قلق مشروع لبقية المجتمع الدولي ، طالما أنها تؤثر على الامن الشامل لهذا الكوكب .

من الاحداث الهامة التي وقعت مؤخرا موافقة مجلس الشيوخ الامريكي على المصادقة على معاهدة عام ١٩٧٤ المعنية بالحد من تفجيرات الاسلحة النووية في باطن الارض ومعاهدة عام ١٩٨٧ المعنية بالتفجيرات النووية السلمية في باطن الارض . فمما لا شك فيه أن هذه الخطوات خطوات هامة والمفروض أن تساعد على إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية في وقت مبكر .

إلا أن القلق يساورنا لأن البعض لا يزال يشعر أن من الضروري اجراء تجارب نووية ، متذرعين بأنه طالما كان من الضروري استخدام الردع النووي في الدفاع فلا يمكن القضاء على هذه التجارب . وهذا النهج يجبرنا على الاعتراف بأنه ، على الرغم من التقدم الهام الذي ذكرناه ، فإن اليوم الذي ستتخلص فيه البشرية كليا من خطر كارثة نووية لا يزال بعيدا جدا ، لأنه ما دامت هذه الاسلحة موجودة فإن خطر الكارثة النووية لن يتلاشى .

في هذا المدد ، يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يشرع في القيام بدور حاسم . ومن الخطوات الهامة في هذا الاتجاه اعتماد مؤتمر نزع السلاح القرار الذي طُال انتظاره ، بعد أن تعطل العمل المضموني المتصل بهذه المسألة ، بإعادة تشكيل اللجنة المختصة ليتسنى لها أن تتناول على وجه التحديد البند الأول من جدول أعمال المؤتمر ، وهو الخاص بحظر التجارب النووية . وللاسف ، لا ترقى الولاية التي نيّطت باللجنة المختصة الى مستوى توقعات البلدان التي ترى ، شأنها شأن فنزويلا ، أن مهمة المؤتمر الأساسية التفاوض حول تدابير ملموسة بشأن بنود جدول الاعمال .

إن وفدنا يرى أن الحظر الشامل على التجارب هدف قصير المدى والخطوة الاولى في هذا الاتجاه هي إنهاء التحسين النوعي في الأسلحة النووية ، مما يسهم في كبح جماح الانتشار العمودي . وفنزويلا مقتنعة بأن الحظر الشامل على التجارب النووية يجب أن يُلتمس بجميع الوسائل الممكنة . وقد بادرنا ، بالإضافة الى خمس دول أخرى ، الى إدخال تعديل على معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ . وكانت الفكرة توسيع الحظر المحدود على التجارب ، المنصوص عليه في المعاهدة ، ليشمل التجارب النووية في جوف الارض . ونحن متأكدون من أن مؤتمر التعديل الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير من العام القادم سيحقق كليا هدفه في تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ويجب أن يتحلى ذلك المؤتمر ، شأنه شأن مؤتمرات الاستعراض الأخرى ، بروح توافقية بناءة ، وأن ينحى جانبا المواقف المتطرفة والمتمنعة . ومن المؤسف أن فوائد الروح البناءة التي ظهرت في مفاوضات نزع السلاح بين الدولتين العظيمين لم تمتد الى الفضاء الخارجي . فلا تزال جهود منع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي تصطدم اليوم بنفس العقبات التي اصطدمت بها في الماضي . ويشاك هذا عندما نلاحظ أن المحادثات بشأن مسائل الفضاء الدائرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا تزال محصورة في دائرة العلاقة بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية ، كما أنها لا تزال موجهة صوب تحقيق اتفاق يسمح بوزع منظومات استراتيجية دفاعية .

وفي هذا المجال لم يستطع مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إحراز تقدم بسبب المقاومة التي تقابل بها الجهود التي تبذلها كل البلدان تقريبا لاتخاذ تدابير جديدة ترمي الى كفالة ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة أخرى للتنافس على التسلح .

ونحن مازلنا نؤمن بأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في تعديل المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي حتى يصبح الحظر الجزئي في تلك المعاهدة حظرا كاملا للأسلحة في الفضاء الخارجي .

ثمة حدث هام آخر في مجال نزع السلاح وقع مؤخرا في المجال الثنائي هو الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيه من هذا العام ، بشأن تمهيد ترسانتهما من الأسلحة الكيميائية ، ووقف انتاج هذه الأسلحة . ونحن على ثقة بأن ذلك الاتفاق سيعطي دفعة حاسمة للمفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح .

ومع ذلك نشعر بالقلق لأن هذا الاتفاق يحتوي على بعض العيوب التي تقف حجرة عثرة في طريق تحقيق الهدف المنشود وهو الحظر الكلي على الأسلحة الكيميائية . وتعلق فنزويلا أهمية قصوى على الاتفاق بشأن مك متعدد الأطراف ذي طبيعة عالمية وغير تمييزية يفرض حظرا عاما وكاملا على الأسلحة الكيميائية .

تشبت الأحداث التي ألفت بظلالها القاتمة مؤخرا على الساحة العالمية أنه على الرغم من الجهود التي بذلت في الماضي والالتزامات التي دخلت حيز التنفيذ ، فمازال خطر اندلاع النزاعات التي تحدث والتي قد تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية قائما . لقد ظهرت مرة أخرى أمام أعين البشرية صور الجيوش المجهزة بالاقنعة الواقية من الأسلحة الكيميائية ، والتي بدت كتعبير يذكرنا بالأحداث البشعة التي وقعت في الماضي . إن مرأى الجنود يرتدون الاقنعة الواقية من الغازات وتوزيع هذه الاقنعة على السكان المدنيين في البلدان المجاورة لمنطقة النزاع ، قد زاد من ادراكنا بشأن بشاعة الحرب الكيميائية لم تعد خطرا بعيد الاحتمال بعد الآن ، وانما تهديدا وشيكاً يتعين أن نستعد له دون أن نعرف حتى إذا كانت هذه الأجهزة ستوفر الحماية الكافية ضد ومائل حرب خسية وغادرة مثل الأسلحة الكيميائية .

لهذا يتمين على مؤتمر نزع السلاح أن يعجل في العمل ويعطي الأولوية لجهوده الرامية الى الانتهاء من أعماله الخاصة بإعداد مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وإزالتها ازالة تامة ، تلك الأعمال التي استغرقت أكثر من اللازم فقد استمرت أكثر من عقد كامل . ونتفق مع الوفود التي قالت إن الوقت قد حان لكي نجعل هذه الجهود عالمية ، ونفتح الباب أمام مشاركة كل البلدان خلال المراحل الأخيرة من إعداد هذه الاتفاقية . وثمة دور هام مازالت تلعبه المشاورات التي دارت في السنوات الأخيرة في إطار اللجنة الأولى لتقديم معلومات بشأن هذا الموضوع الى الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح . غير أن الوقت قد حان لكي نفكر في دورة استثنائية للجمعية العامة تستهدف إبرام الاتفاقية والتوقيع عليها كوسيلة لضمان أن تصبح كل بلدان العالم أطرافاً فيها ، وتخطى كل الالتزامات والتعهدات التي ينطوي عليها حظر استخدام وإنتاج الأسلحة الكيميائية والقضاء التام على ترسانات الأسلحة الكيميائية الحالية . وبالمثل ، نرى أن اقتراح عقد اجتماع وزاري لمؤتمر نزع السلاح في العام القادم مكرس لمسألة الأسلحة الكيميائية هو مبادرة ينبغي أن تساعد على ازالة العراقيل التي مازالت تقف حجر عثرة أمام المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

وفي نفس السياق ، من المقرر أن تعقد حلقة دراسية اقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن الأسلحة الكيميائية في فنزويلا في نيسان/ابريل من العام القادم . وسيكون الموضوع الأساسي لهذه الحلقة الدراسية تعريف الحكومات بنطاق وأغراض وأهداف آلية التحقق التي يتمين إقامتها ، وبصفة عامة ، تعريف الحكومات بكل الجوانب القانونية والتقنية للاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية بغية تيسير الاجراءات الادارية والتشريعية الداخلية التي سيتمين اتباعها من أجل التعجيل بالمصادقة عليها وصرحان هذا المك الهام وتنفيذه . ومن المأمول أن تعين الحكومات المشاركة موظفين من وزارات خارجيتها أو هيئاتها الحكومية الأخرى ، الذين سيتمكنون بطريقة أو بأخرى من الاشتراك في اعتماد القرارات المتصلة بالموافقة على الأحكام المقدمة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها .

وأحد الجوانب الهامة للمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح ، والذي لم يتم تناوله حتى الآن فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، هو مسألة تمويل المنظمة المقبلة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية . وعندما تحرز المفاوضات تقدماً في اللجنة المختصة ، يتحتم علينا أن ندرس هذه المسألة بسبب تعقيد وفخامة حجم المنظمة التي ينبغي انشاؤها ، وبسبب العبء المالي الذي تفرضه على الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة .

لقد أكدنا مراراً وتكراراً أن الحاجة تدعو إلى وضع تعريف واضح للمبادئ التي ستستخدم كمعايير في توزيع تكاليف تشغيل هذه المنظمة وإطلاعها بمهامها . إن المعيار الرئيسي الذي ينبغي في رأينا أن يؤخذ في الحسبان هو مبدأ الإنصاف ، وهذا يعني أن البلدان التي تمتلك أسلحة كيميائية أو التي لديها صناعات كيميائية قادرة على إنتاج تلك الأسلحة ، والتي ستقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن نظام التحقق ، ينبغي أن تتحمل العبء المالي الرئيسي لهذه المنظمة . فالبلدان التي ليست لديها أسلحة كيميائية أو التي لا تعتزم الحصول عليها ، ومن بينها فنزويلا ، ينبغي أن تقدم حصة رمزية فقط مساندة للجهد الدولي الرامي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة .

في العام القادم ، سيعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البكتريولوجية . وسيؤدي هذا الاجتماع الهام بالضرورة إلى اعتماد آلية تحقق صارمة وفعالة تحول دون أي احتمال لانتهاك أحكام الاتفاقية .

إننا نعلق أهمية كبرى على التقدم الذي تم إحرازه في المنطقة الأوروبية بشأن نزع السلاح التقليدي . ونحن على ثقة بأنه مستبهم عما قريب معاهدة لأجراء تخفيضات إلى مستويات متساوية لقوات منظمة حلف شمال الأطلسي ، وقوات حلف وارسو - تقضي بتدمير الأسلحة الزائدة عن الحاجة . ونرحب بالجهود التي بُذلت في المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في إطار المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا ، والتي ينبغي أن تؤدي إلى استحداث مبادئ جديدة للأمن الإقليمي لا تستند إلى التفوق في مجال الأسلحة أو القوات المسلحة .

والآن بعد أن أُحرز تقدم ملحوظ في عملية نزع السلاح النووي ، وبدأ التحرك
الجدي نحو خفض مستويات الأسلحة والقوات المسلحة في أوروبا ، المنطقة التي تتركز
فيها عادة أكثر القوات والأسلحة ، يبدو أن الوقت قد حان لكي نضطلع بجهود مماثلة في
مناطق أخرى من العالم بغية تخفيض الأسلحة والانفاق العسكري فيها .

وينبغي أن يكون نزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي موضوع معالجة أكثر تحديدا وذلك من أجل تنفيذ تدابير ملموسة لكبح جماع التكديس غير الضروري للأسلحة والنقل الدولي لها . وسيكون هذا وسيلة تساعد على اتقاء مخاطر الصراعات الاقليمية وتساهم أيضا في تخفيف حدة التوترات وفي تهيئة الظروف التي تفضي الى تعزيز السلم والامن في العالم اجمع .

ومن الموضوعات الأخرى التي ينبغي أن نواصل مناقشتها بعمق أكثر استخدام الفتوحات التكنولوجية والعلمية في انتاج الأسلحة . إن هذه المسألة ، التي كانت موضوع قراراتين اتخذتهما الجمعية العامة ، ينبغي استمرار ظهورها على بنود جدول أعمال نزع السلاح ، كوسيلة لتجميع كل المعلومات ذات الصلة لتحديد التدابير التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذا الاتجاه المكثف والمثير للقلق في انتاج الأسلحة .

إن استخدام التكنولوجيا والموارد العسكرية في الجهود الرامية الى حماية البيئة هو أيضا من الموضوعات الجديدة التي تستحق اهتماما خاصا . فاستخدام الموارد العسكرية والتكنولوجية المتطورة ، التي كانت تركز لانتاج الأسلحة في الجهود التي تبذلها بلدان العالم للحفاظ على البيئة الطبيعية ، له امكانيات كبيرة لم تقيم تقييما كاملا بعد ، غير أن هذا الاستخدام يمكن أن يقدم مساعدة هامة في مكافحة التهديدات التي يواجهها العالم بسبب أعمال العدوان على النظام البيئي . ونحن مستعدون للتعاون في هذا المجال مع الوفود الأخرى التي بدأت بالفعل تعرب عن قلقها ازاء هذا الموضوع ، والتي تشعر بأنه قد حان الوقت لكي تبني الأمم المتحدة اهتماما بالصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية البيئية .

إن اللجنة الأولى للجمعية العامة لها دور أساسي تفضل به في هذا العهد الجديد في العلاقات الدولية . وقد بدأت الأمم المتحدة أخيرا في أداء المهمة التي أنشئت أصلا من أجلها . فالتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية تؤدي الى تمكين هذه المنظمة من أن تفضل بدورها المناسب بوصفها المؤسسة المسؤولة عن حفظ السلم والامن الدوليين .

وتقوم اللجنة الاولى بدور هام في الاضطلاع بهذه المسؤولية من خلال جهودها الرامية الى النهوض بعملية نزع السلاح ، والمساهمة في تعزيز الامن الدولي . والمرجو أن تتميز كثيرا هذه المهمة بتعزيز المنظمة الذي نشهده في هذه الحقبة ، حقبة ما بعد الحرب الباردة ، أو ما بعد عصر المجابهة .

إن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية أو في محافل نزع السلاح الاقليمي الصغيرة ليس بديلا للدور الذي يتعين أن تطلع به هيئات نزع السلاح المتعددة الاطراف التابعة لمنظومة الامم المتحدة . ويصدق هذا بشكل خاص في حالة مؤتمر نزع السلاح ، الذي ينبغي أن يتعزز دوره ويتسع نطاقه بدلا من أن يضعف ، لتمكن المجتمع الدولي بمرمته من التمتع بالمنافع التي تحققها تلك الاتفاقات التي يتم التوصل اليها على مستويات أخرى . وقد انعشت هذه الاتفاقات الامل في أن يتسنى لجهود الامم المتحدة ، التي اتسمت حتى الآن بالبطء والاحباط بسبب نتائجها الضئيلة ، أن تؤدي أخيرا الى نتائج محددة تفضي الى اتخاذ تدابير لنزع السلاح بشكل فعال على الصعيد العالمي . ونحن نتفق هنا تمام الاتفاق مع ما جاء في كلمة نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد فلاديمير بتروفسكي عندما قال :

"لا بد من جعل عملية نزع السلاح عالمية حتى تشمل جميع أنواع الاسلحة وتمتد الى جميع البلدان والمناطق" . (A/C.1/45/PV.4 ، ص ٦)

إن هذا النهج العالمي لمعالجة كل مسائل نزع السلاح هو النهج الذي ظل لسنوات طويلة يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود المتعلقة ببرنامج نزع السلاح الشامل . وهذه المبادرة تصبح واردة الآن أكثر من أي وقت مضى بسبب الظروف المؤاتية التي تصود العلاقات الدولية ، وبسبب مناخ التفاهم الموجود حاليا بين الدولتين الحوويتين الرئيسيتين . وينبغي أن يكون بالإمكان الآن التغلب على العقبات والتحديات التي تخبرها بمفرد البلدان في المفاوضات المتعلقة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح يكون هدفه الرئيسي اعطاء المجتمع الدولي خطة عالمية لنزع السلاح تمكنه من تحقيق نزع السلاح العام والكامل كما دعت الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح .

إن المقاصد والاهداف التي تجمعنا في هذه اللجنة قد حددت بشكل أفضل ، واصبحت تكتسي الآن دلالة أكثر من أي وقت مضى ، وفي هذا تعبير عن التطلعات الثابتة للمجتمع الدولي . فالظروف الدولية المؤاتية التي حققها التقارب بين الشرق والغرب وزاد من تعزيزها زوال المجابهة الإيديولوجية التي كانت تقسم العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يجب أن تجعل جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح مثمرة بشكل أكبر . وعلينا أن نستفيد من هذه الحالة الدولية الجديدة بتصميم بقاء ، وبالتالي تتخذ اجراءات محددة تستجيب للتوقعات الجديدة للجنس البشري فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة . وينبغي لمن كرموا جهودهم منا للإسهام في جهود هذه المنظمة في مجال نزع السلاح ألا يسمحوا بإحباط هذه التطلعات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اغتنم هذه الفرصة لأكبر التأكيد على تقديري العميق للسفير تايلهاردات لادارته الحكيمة والقديرة لأعمال اللجنة في العام الماضي .

السيد شارما (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الوقت الذي أقدم فيه اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى ، أود أن أقدم بالنيابة عن وفد بلدي لأعرب عن تقديرنا العميق لممثلي الدول في اللجنة الأولى الذين أولونا هذا الشرف . وأود كذلك أن أهنئ السيد رونالد موريس ممثل استراليا والسيد سيرجي مارتينوف ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على انتخابهما نائبين للرئيس ، والسيد موديم لوسون - بيتم ممثل توغو على انتخابه مقررا للجنة الأولى .

ولعل أسطع رمز للتغيرات الجارية الآن في الأزمان والمواقف يتمثل في إعادة توحيد ألمانيا في إطار أوروبا الأكثر أمنا . وتنشر عملية الانفتاح وتعميم الديمقراطية على نحو يتجاوز أوروبا الشرقية والوسطى الى بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . وقد وضع أثرها الايجابي على المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك على المفاوضات المتعلقة بإجراء تخفيضات في

القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وتشاطر نيبال الشعور بالارتياح العميق الذي نجم عن هذه التطورات الايجابية .

ويشهد طابع ومحتوى الكلمات التي أقيمت خلال المناقشة العامة على صحة الملاحظة التي أبدتها وكيل الأمين العام السيد أكاشي والتي مفادها أن اللجنة الأولى تعقد الآن بحق أول دورة لها في فترة ما بعد الحرب الباردة . وأمام اللجنة الآن ، كما هو الحال دائما ، جدول أعمال طموح ، إلا أن الآمال المعقودة على تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الاتجاهات الايجابية الحالية في العلاقات الدولية لم تكن قط أكبر مما عليه الآن .

ومن المجالات التي ينبغي أن نركز عليها الاهتمام الآن تعزيز التكامل الذاتي لمفاوضات نزع السلاح الشناثية والمفاوضات المتعددة الأطراف . إن القوة العسكرية المرعبة للدولتين العظميين تجعل استمرار الحوار بينهما أمرا حتميا . إلا أن نزع السلاح وتحقيق الأمن يعدان من المجالات التي فيها مملحة حيوية لكل دولة ، سواء أكانت كبيرة أو صغيرة . وإذا كان مقدرا لتحقيق السلم والأمن أن يفيد الجميع ، فإن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يلزم أن يكون نتاجا لجهد تعاوني عالمي . ويهيئ مناخ العلاقات الدولية الحالي الذي يبشر بالخير فرمة لم يسبق لها مثيل لوضع نهاية لازمة الشقة في قدرة المحافل المتعددة الأطراف - باستثناء هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٠ - على توخي أهداف نزع السلاح .

وإذ أدلى بهذا التعقيب يتبادر الى ذهني تقرير مؤتمر نزع السلاح (A/45/27) .
ويشارك وفد بلادي الشعور العام بأن التقرير لا يوفر سببا يذكر للتفاؤل . ونحن -
بطبيعة الحال - ندرك أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة أمران معقدان للغاية ولا يمكن
ايجاد حلول سريعة لهما . ونحن لا نتوقع معجزة بين عشية وضحاها ، ومع ذلك ، نتوقع
ظهور بوادر لقدرة من التحرك الى الامام بشأن كل البنود المدرجة على جدول أعمال
مؤتمر نزع السلاح . ويبدو أن هذا المؤتمر ، باستثناء المفاوضات الحاسمة حول
الاتفاقية العالمية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ، لم يحرز تقدما يذكر . وحتى التقدم
المحرز في المفاوضات الخاصة بالأسلحة الكيميائية لم يرق الى مستوى توقعات المجتمع
الدولي . وأشير ، في هذا الصدد ، الى البيان الذي أدلى به ممثل هنغاريا هذا
الصباح . لا بد من عكس مسار هذا الاتجاه غير المواتي للإبقاء على الثقة في هذا
المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد المعني بنزع السلاح .

إن نزع السلاح التقليدي على وشك أن يصل الى معلم تاريخي وذلك بالتوقيع على
اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا . وقد حذر متكلمون كثيرون في هذه
المناقشة من التعقيدات التي قد يضيفها هذا التطور الحميد الى مسألة نقل الأسلحة
التقليدية المشيرة للإزعاج بالفعل وينضم وفد بلادي الى المطالبة بالانتقال للأسلحة
التي أصبحت فائضة عن الحاجة نتيجة للاتفاق الخاص بالقوات التقليدية في أوروبا الى
مناطق أخرى في العالم . ونرحب بمقترح الأمين العام بشأن انشاء سجل دولي لنقل
الأسلحة كخطوة صوب الحد من هذه التجارة سريعة الانتشار .

إن أهمية التفيرتات في أوروبا تتجاوز الحد من التسلح وتخفيضات القوات . إذ
ستؤدي عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى انتقال تلك القارة - التي كانت
تقليديا أكثر مناطق العالم تدجيجا بالسلاح - الى نظام أمن جديد . ولئن كانت كل
منطقة لها اعتبارات أمنية خاصة بها ، فإن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا
تعد تذكرة قوية بأن النهج الاقليمية ودون الاقليمية الخاصة بتدابير بناء الثقة يمكن
أن تقطع شوطا طويلا صوب إزالة الريبة التي تكمن وراء سباق التسلح .

وهذا هدف تفضل به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح . وتعد المناقشات المثمرة للغاية التي دارت في لقاء غير رسمي بخصوص تدابير بناء الثقة والامن في آسيا عقد في المركز الاقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بكاتماندو في كانون الثاني/يناير من هذه السنة ، مثالا على ذلك . لقد كان الاجتماع بمثابة خطوة هامة صوب توليد الاهتمام بتدابير بناء الثقة وتدابير بناء الثقة والامن ، وأيضا بالنظر فعلا في شتى الخيارات التي يمكن أن تنسحب على منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وقد بدئ في ذلك بالفعل ويأمل وفد بلادي أن تستمر هذه الممارسة المفيدة .

إن مفاوضات نزع السلاح تتطلب ارادة لاجراء الحوار والترضية والتعاون . فهي تشكل اعترافا بالحقوق الاساسية لكل الدول في الامن والسلم . وقد ابرزت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح مدى أهمية امتثال كل الدول لالتزاماتها بموجب الميثاق ، إذا ما رغبت في تحقيق أي انجاز عن طريق نزع السلاح . وإذا كانت بين انعدام الثقة وسباق التسلح علاقة تعقيدية متبادلة ، فإن وجود نظام قانوني يشمل مجتمع الأمم برمته هو الوحيد الذي يمكن أن يوفر إطارا لتعاون فعال متعدد الاطراف . فسيادة القانون وتطبيقه وانفاذه بلا تحيز هي وحدها التي تكفل السلم والاستقرار للجميع . ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لوفد سنغافورة وذلك لما أورده من شرح موسع مثان لهذا الموضوع في بيان أدلى به في هذه اللجنة .

لم أتطرق حتى الآن الى بنود هامة عديدة على جدول أعمال اللجنة . بيد أنني لا أستطيع أن أنهي بياني دون أن أعرب عن تأييد نيبال للجهود متعددة الاطراف الرامية الى مواجهة تحديات تحديد الاسلحة ونزع السلاح . إن خطر الاسلحة النووية المستمر والانتشار المزعج لقدرات الاسلحة الكيميائية ، والنقل الهائل للأسلحة التقليدية المطورة للغاية بل وتراكمها ، والانتشار المربك للتكنولوجيات المعقدة لاسلحة التدمير الشامل ، كل هذه تجعل من الأمم المتحدة المحفل الوحيد القادر على التصدي لهذه التحديات . إن التحسن في المناخ السياسي يمكن أن يبرهن على أنه محفوظ

بالمخاطر ما لم تتحقق هذه المسائل . ومن أجل الإبقاء على قوة دفع نزع السلاح بـل وزيادتها ، فإن علينا نحن البلدان النامية ضغطا متعاضدا لئلا نكتفي بتقديم مقترحات بـثاء بل وأن نبرهن بالتطبيق العملي على ما ندعو إليه .

أخيرا أود أن أسجل تقدير وفد بلادي لإدارة شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية ومجلس الأمن لما تقدمانه من خدمات قيمة للغاية لتلبية للمطالب المتعاظمة الملقة على عاتق الأمم المتحدة في مجالات الحد من الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي رغما عن الموارد المحدودة المتاحة لهما .

السيد حسن (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي السرور لوفد بلدي أن يراكم تتراأسون هذه اللجنة في هذه الدورة ، وأغتتم هذه المناسبة لأزد التهاني لكم ولأعضاء المكتب الآخرين .

تنعقد اجتماعاتنا هذه وقد حقق التعاون الدولي خطوات هامة على صعيد العلاقات الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون السياسي بين الدولتين العظميين والتغييرات الايجابية التي تشهدها أوروبا الشرقية ، كما انعكس بوضوح وبخطوات عملية على جهوس نزع السلاح ، وأدى بالتالي الى انتقال العالم من حالة الحرب الباردة الى مرحلة من التعاون والتعايش السلمي ، الذي أصبح فيه دور الأمم المتحدة أساسيا وفعالا .

وقد انعكست الاجواء الايجابية الجديدة بصورة مباشرة على المشاكل الدولية والاقليمية . ويمكننا أن نتصور لو أن العدوان العراقي على الكويت قد وقع في ظل الحرب الباردة أما كان ذلك مدعاة لحرب عالمية ثالثة ويمكننا أن نتخيل إمكانية انقسام العالم حول هذا الامر لادراك الابداد الهامة للظروف الدولية الجديدة ، حيث أمكن استخدام آليات الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن بشكل فريد وموحد من أجل التصدي لهذا العدوان .

لكن الحقيقة الأخرى التي لا يجب التغافل عنها هي أن هذه الروح الجديدة لم تمنع قوة غاشمة من ارتكاب أعمال عدوانية ، وهذا مما يؤكد أخطار تراكم السلاح سواء على صعيد القوى العظمى أو على الصعيد الاقليمي . وقد أشار وفد بلادي في

مناسبات سابقة الى هذه المشكلة ، حيث يمثل التسليح والصرف على السلاح أحد العوائق الأساسية للتنمية في بلدان العالم الثالث ، كما يمثل سببا أساسيا من أسباب استمرار وتاجيع النزاعات المسلحة .

وإذا كان العدوان العراقي على الكويت هو المثال البارز على همجية القسوة المسلحة وإغراءات العدوان ، فإن المثال الآخر على ذلك هو اسرائيل ، التي ما برحت تستخدم ترسانتها العسكرية الضخمة والمتطورة في العدوان على البلدان العربية ، وفي إبادة الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال والقتل والتشريد .

إننا نستغرب مواقف بعض الدول التي ما زالت مستمرة في سياسة تعزيز الترسنة العسكرية الاسرائيلية ، رغم النتائج الخطيرة المترتبة من جراء ذلك على جهود السلام في الشرق الاوسط ، ورغم رفض اسرائيل ، وهي الوحيدة ، وضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورغم امتلاكها لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ، وهي الاولى التي أدخلت هذه الأسلحة الى المنطقة .

ولنا في النظام العنصري في جنوب افريقيا مثال آخر على استخدام القوة العسكرية ، حيث تشكل تلك القوة العنصر الاساسي في عدم الاستقرار في الجنوب الافريقي ، وحيث يستخدم النظام العنصري هناك قوته العسكرية في زعزعة الدول الافريقية المجاورة ويمارس الارهاب ضد الغالبية السوداء من المواطنين عن طريق تطبيق سياسة الفصل العنصري غير عابئ بالكرامة الانسانية ولا بالرأي العام العالمي .

من هذه الامثلة نرى ما يسببه تراكم السلاح والمغالاة في امتلاكه وتكديسه وتخزينه ثم استخدامه في العدوان بغية تحقيق أهداف غير مشروعة وتحقيق اطماع غير قانونية ولا شرعية ، ولا نرى في الوقت نفسه أي استقرار سياسي وأمني في المناطق التي تتراكم وتتكدس فيها الأسلحة وتمتلكها أنظمة تسيئ استخدامها في الهيمنة والعدوان وفي تحقيق الاطماع .

إن التقيد والالتزام بالاعراف والقيم والمبادئ التي تنص عليها القوانين الدولية ، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة ، هو السبيل الوحيد لتحقيق الامن والإطمئنان للدول وللشعوب الكبيرة والصغيرة على حد سواء . فلو أن العراق التزم بميثاق الأمم المتحدة لما أقدم على غزو جار صغير مسالم ، ولما شرد شعب من أرضه ، ولما نُهبت خيراته ودُمر اقتصاده . إننا نطالب وبشدة باحترام ميثاق الأمم المتحدة والتقيد بنصوصه وروحه ، وباحترام القوانين والاعراف الدولية ، وذلك من أجل السلم والامن الوطني والاقليمي والدولي . وليعيش كل شعب في بلده آمناً مطمئناً مساهماً في تطوير الحضارة البشرية التي هي في النهاية تراث مشترك للانسانية جمعاء .

إن بلادي ترحب بالتغيرات الجارية في دول أوروبا الشرقية وتتمنى لشعوب هذه الدول تحقيق ازدهار اقتصادي . كما أننا نشيد بجهود كل الدول التي بدأت بتخفيض قواتها المسلحة وتقليل أنواع عديدة من معداتها وأجهزتها العسكرية ، وتخفيض نفقاتها العسكرية . ويحدونا الأمل في أن تسعى بقية الدول التي تمتلك ترسانات أسلحة تزيد عن مقتضيات أمنها أن تقوم بالتخلص من الأسلحة الفائضة هذه ، وبخفض نفقاتها العسكرية بعد أن ثبت أن امتلاك قوة عسكرية هائلة لا يجلب الأمن والاستقرار ، ولكنه عبء شقيل على أمن جميع الدول والشعوب .

ولا نريد أن يكون التخلص من الأسلحة الفائضة في قارة ما أو في منطقة ما على حساب قارات ومناطق أخرى . بعبارة أخرى ، لا نريد أن نرى الفائض المستغنى عنه ينقل من منطقة إلى أخرى . فالسلاح مصدر قلق ووسيلة تدمير وعامل استنزاف للموارد أينما كان سواء في الشرق أو الغرب ، في الشمال أو الجنوب ، في البلد النامي أو البلد المتقدم .

أما التجارة غير المشروعة للأسلحة فهي خارجة على القانون والاعراف وتمثل انتهاكا للسيادة الوطنية والاقليمية وهي شكل من أشكال الارهاب علاوة على كونها استنزافا للموارد المالية للبلدان النامية . وعليه فإننا نأمل مخلصين في تعاون الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة والدول الأخرى ، من خلال منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية ، في وضع اتفاق يقضي على هذا النوع من التجارة غير المشروعة قضاءً مبرماً .

إننا ندين المحاولات اللاأخلاقية لنقل النفايات السامة والإشعاعية من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية ، سواء في أفريقيا أو منطقة الشرق الأوسط أو في أعالي البحار ، وذلك مما يتنافى مع القيم والمبادئ الانسانية ، علاوة على كونه عملاً غير حضاري . ونطالب الدول التي تخرج من أراضيها هذه النفايات بردع شركاتها عن تصدير تلك السموم المميتة . ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً حيويًا في هذا المجال يجنب البلدان النامية هذا الخطر .

(السيد حسن ، الامارات
العربية المتحدة)

نرحب بالجهود المبذولة على المستوى الثنائي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي للتخلص من أنواع معينة من الاسلحة النووية مثل القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . ونرحب كذلك بالجهود الجارية في مفاوضات تخفيض القذائف الاستراتيجية البعيدة المدى الى ٥٠ في المائة من ترسانات الدولتين ، ونأمل أن يتم قريباً إبرام اتفاق بهذا الشأن حتى يتسنى لهما الدخول من جديد في مفاوضات أخرى تؤدي الى خفض آخر في هذا النوع من الاسلحة والأنواع الأخرى . ويحدونا الأمل في عدم استعاضة الدولتين عن الاسلحة المستغنى عنها باستنباط أسلحة جديدة أخرى أو تطويع ما تبقى من الاسلحة التي تم تقليصها .

ومن جهة أخرى فإننا نرى من الضرورة بمكان أن تدخل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في مفاوضات من أجل تخفيض وتقليص ترساناتها النووية ، ولا يكون الأمر قاصراً فقط على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي .

ولا بد لنا أن نرحب بالجهود المبذولة على المستوى متعدد الاطراف في القارة الأوروبية بغية تقليص وخفض القوات المسلحة التقليدية وبناء الثقة وتعزيز الامن . ومن الأهمية بمكان أن تبدأ هذه القارة بتقليص وخفض الترسانات المسلحة التي تزيد مرات عديدة عن احتياجات دفاع وأمن شعوبها ، وأن يجري الشيء نفسه في بقية القارات والمناطق الأخرى .

إن للأسلحة البحرية قدرات تدميرية هائلة . وإذا ما سرت عمليات تقليص الاسلحة التقليدية على الاسلحة البحرية فإن ذلك من شأنه تخفيض حدة التوتر وخلق مناخ أكثر أمناً للدول الساحلية والدول الخلفية .

أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية فإن ما أحرز حتى الآن من التوصل الى اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تدمير جزء كبير من مخزوناتهما من هذه الاسلحة ، وما أعلن عنه من إلغاء وتفكيك بعض معامل الاسلحة الكيميائية يعتبر نصراً كبيراً تحقق في مجال التخلص النهائي من هذه الاسلحة اللاأخلاقية . وإننا إذ نشيد ببيان مؤتمر باريس وإعلان مؤتمر كامبيرا بشأن الاسلحة الكيميائية فإننا في الوقت

نفسه نأمل أن يتم التوصل الى اتفاق دولي بشأن حظر إنتاج وتخزين واستعمال هذا النوع من الاسلحة ، وأن يمار الى ايجاد رابط بين حظر الاسلحة الكيميائية وحظر اسلحة التدمير الشامل الاخرى .

نعتبر الفضاء الخارجي ملكا مشتركا للبشرية ، وندعو الى عدم تسليحه أو عسكريته بالاسلحة المعروفة وغير المعروفة مثل اسلحة الليزر واسلحة التردد فوق العالي واسلحة الترددات العالية جدا وغيرها التي لا يمكن تقدير قوتها فتكا . الا تكفيانا دمارا اسلحة التدمير الشامل الموجودة حاليا على الارض ؟ فلماذا نحمل الفضاء اسلحة ونحيله من مجال حيوي لمستقبلنا ومستقبل حضارتنا الى محطة تدمير لا يعرفونها إلا الله . نطالب بالإبقاء على الفضاء الخارجي نظيفا وخاليا من الاسلحة أيما كان نوعها . وليس من المقبول أن تقوم دولة أو مجموعة دول باستغلال الفضاء الخارجي بغية تهديد الامن على الارض وتهديد مستقبل التطور اللاحق للاكتشافات الفضائية وتسخيرها في خدمة ومنفعة البشرية وحضارتها .

(السيد حسن ، الامارات
العربية المتحدة)

تدعو بلادي بصورة مستمرة مع غيرها من دول منطقة الشرق الاوسط الى جعلها منطقة خالية من الاسلحة النووية . وللأسف الشديد - كما بيّنا سلفا - تبرز اسرائيل مرة أخرى كعامل عدم استقرار ، فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة . بل إنها تسهم في خلق عدم استقرار في مناطق أخرى من العالم بفضل تعاونها النووي العسكري مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية والمنبوذة من المجتمع الدولي .

تكرّر بلادي موقفها المؤيد لجعل المحيط الهندي منطقة أمن وسلم . فهذا المحيط يعتبر من أهم بحار العالم وتسكن سواحلها شعوب من قارات عديدة يهمها أن تكون في مأمن من المخاطر الآتية من وراء البحار . ونأمل أن تزول سريعا العوائق التي تحول دون عقد مؤتمر كولومبو في موعده المقرر في عام ١٩٩١ .

تفطلع الأمم المتحدة ومنذ أمد بعيد بدور هام في حفظ الأمن والسلام الدوليين وبالذات في مجال نزع وخفض وإزالة السلاح . وإننا إذ نعرب عن ارتياحنا للجهود الحديثة والمكثفة لهذه المنظمة في هذا المجال ، فإننا نقدر تقديرا عاليا جهود السيد الأمين العام وكيهول الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، وجهود أجهزة المنظمة المناط بها مسائل وقضايا نزع السلاح .

ويحدونا الأمل في أن تتضاعف الجهود الخيرة وأن يتفهم الجميع المناخ الإيجابي الذي يسود العلاقات بين الدولتين العظميين والعمل على الاستفادة منه في الإسراع في عمليات خفض ونزع المزيد من الأسلحة الفتاكة .

ومما لا شك فيه أن اللجنة الأولى تمارس دورا رائدا ومكثفا . وفي اعتقادنا أن ترشيد العمل في هذا اللجنة ، وذلك بالتقليل من مشاريع القرارات ودمج المشاريع ذات الصلة بعضها ببعض ، ربما يسهل ويساعد على إنجاز العديد من الأعمال بشكل سريع ومرض ، وأن تكون مشاريع القرارات التي تحظى بتوافق الآراء مجالا للتنفيذ بعد أن يتم اعتمادها .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥